مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد 04 / العـدد: 01 (2020)، ص 69– 85

البرلمان الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية كأليات للعمل السياسي الحديث

E-Parliament and E-Democracy as Mechanisms for Modern Political Action

الدكتور: حسين شنيني [1]، الدكتور: بومدين بوداود [2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (الجزائر)، *hoci78@yahoo.fr*

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (الجزائر)، *bb.boudaoud@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2019/12/21 تاريخ القبول: 2020/02/16 تاريخ النشر: 2020/04/25

ملخص: شهد النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي انفجارًا في شبكة الإنترنت على المستوى العالمي، هذا الانفجار الذي تبعته عدة مبادرات على المستوى العالمي والإقليمي والدولي بهدف بناء نماذج للحكومات الإلكترونية ,كل ذلك ترك آثارًا واسعة المدى على مضمون وأشكال تقديم الخدمة، أو تبسيط إجراء الخدمة، أو القوانين التي تحكم تقديم الخدمات أو سرعة تقديم الخدمة، ناهيك عن التوفير في العمالة والوقت اللازمين لأداء هذه الخدمات، مما اعتبر معه أن هذه النماذج في الحكومة وهذا التطور في شكل ومستوى تقديم الخدمات إلكترونيا من أهم الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الدول على شبكة الإنترنت. ومن جهة أخرى أدى التطور في مجال المعلومات والاتصالات إلى توفير البيئة والفرصة المناسبة لممارسة العمل السياسي في ثوب حديث، افرز ما يعرف بالبرلمان الالكتروني والديمقراطية الالكترونية أو التفاعلية والتي تعتمد على نظم المشاركة الالكترونية، اذ تطورت هذا المصطلحات في ظل مفاهيم الحكومة الالكترونية.

كلمات مفتاحية: عمل سياسي، حكومة الكترونية، برلمان الكتروني، ديمقراطية الكترونية

Abstract: *The second half of the 1990s witnessed an explosion on the Internet worldwide, This explosion was followed by several initiatives at the global, regional and international levels aimed at building models for electronic governments, All of this has wide implications for the content and forms of service delivery, simplification of the service procedure, laws governing the provision of services or the speed of service delivery, the savings in labor and time required to perform these services, These models in government and this development in the form and level of electronic service delivery are among the most important activities that States can undertake on the Internet. From another perspective, the development of information and communications has provided the environment and the opportunity to engage in political action in a modern way, this resulted in the so-called electronic parliament, electronic or interactive democracy that depends on electronic sharing systems, as these terms developed under e-government concepts.*

Keywords: *political action, E-Government, E-Parliament, E-Democracy.*

المؤلف المرسل: حسين شنيني، **الإيميل:** *hoci78@yahoo.fr*

مقدمة:

واحد من أهم المصطلحات التي ظهرت خلال العقد الأخير مصطلح الإدارة الإلكترونية، فهي تعني استخدام كل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية الإدارة، فالإدارة الإلكترونية تعني استخدام هذا المفهوم الحديث للإدارة في عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة والمتابعة الإلكترونية لكل جوانب التسيير في المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية.

تمثل الإدارة الإلكترونية العمود الفقري للحكومة الإلكترونية وهي تشكل العمليات الداخلية والتي لا تظهر بشكل مباشر للمواطن أو للمؤسسة، وإذا سلمنا بأن استعمال التقنيات الجديدة للاتصال والإعلام أصبح توظيفها ضروريا في الإدارة قصد تحسين وتطوير خدماتها في مجال التصرف الرشيد في مختلف الموارد المالية منها والبشرية وتقريب الخدمة الجيدة إلى المواطن وإعلامه بكلّ مخططات وإنجازات الدولة في مختلف المجالات فإنّه من الممكن التساؤل عن أهمية وضرورة استعمال هذه التقنيات الجديدة من قبل البرلمان من جهة وتوظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية لممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة من جهة أخرى، بل وقد تتعدى إلى العمل السياسي والتنموي بوجه عام.

أما عن البرلمان الإلكتروني فيعني استخدام كل أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات عمل البرلمان، بحيث توفر مزيد من الشفافية والنزاهة وتمثل دعما للعملية الديمقراطية في ذات الوقت بما يخدم أصحاب المصالح في علاقتهم بالبرلمان.

وعلى ضوء ذلك فالبرلمان الإلكتروني يسعى إل تقديم خدماته لجمهور المواطنين، أعضاء البرلمان، العاملين بالبرلمان، الأحزاب وجماعات الضغط، المجتمع الإعلامي والبرلمانات الأخرى.

وفيما يخص الديمقراطية الإلكترونية فهي توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة.

ومما تقدم يمكن صياغة **الإشكالية** التالية:

إلى أي مدى يمكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقنيات الحديثة أن تساهم في تفعيل وتكريس مفهومي البرلمان والديمقراطية وصولا إلى النسخة الرقمية لكل منهما؟

فرضية الدراسة:

- شكلت لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقنيات الحديثة ثورة تحول مفاهيمي، ونقلة نوعية في نماذج العمل والممارسات السياسية الحديثة، أفرزت ظهور مفهومي البرلمان الالكتروني والديمقراطية الالكترونية.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على دور الادارة الالكترونية في مؤسسات الدولة وكذا التعرف على المحاسن التي تقدمها الادارة الالكترونية للخدمات العمومية.
- تحديد المتطلبات الأساسية من وسائل وتقنيات لتحسين عمل البرلمان.
- مساعدة البرلمان في تجسيد وتبني مفهوم الإدارة الالكترونية.
- وضع خارطة طريق سليمة نحو تكريس مفهوم الديمقراطية بصورة حديثة وفعالة.

محاور الدراسة:

من أجل الوصول ومعالجة مضامين البحث ضمن الإشكالية المذكورة، تم تقسيمه إلى أربعة محاور كالآتي:

المحور الأول: الإدارة الالكترونية

المحور الثاني: الحكومة الالكترونية

المحور الثالث: البرلمان الالكتروني

المحور الرابع: الديمقراطية الالكترونية

منهجية البحث:

تندرج هذهِ الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، لذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي بتكوين القاعدة النظرية المستقاة من البيانات الثانوية المنشورة في مختلف المراجع والأبحاث العربية والأجنبية التي عالجت مواضيع الإدارة الالكترونية، والبرلمان الالكتروني والديمقراطية الالكترونية، أين يعتبر الأسلوب الوصفي مناسبا لتقرير الحقائق والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.

أولاً: الإدارة الالكترونية:

تعرف الإدارة الالكترونية بأنها " مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الالكترونية، عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وسهولة [1].

وتعرف بأنها "مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات التي تقدمها للمواطن من خلال استخدام التكنولوجيا [2]. وهي "الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا"[3].

كما عرفت على انها: "اجراء إداري يعتمد على تسخير الانترنت والشبكة المعلوماتية للتخطيط والتوجيه والتحكم في مصادر المشاريع والأعمال لتحقيق أهداف المنظمة."[4]

1. مبادئ الإدارة الالكترونية:

من بين المبادئ التي ينبغي معرفتها قبل تطبيق الإدارة الالكترونية[5]:

- خلق مناخ تشريعي قانوني ملائم الذي يؤمن تأسيس منظومة الإدارة الالكترونية ويستلزم ذلك تطوير وصياغة تشريعات تقترن بالتوضيح الالكتروني والوثيقة الالكترونية.
- الارتقاء بالبنية التحتية الالكترونية من جوانبها المختلفة سواء البنية المادية، أو البنية البشرية.
- الإعداد لعملية إصلاح الأساليب الإجرائية في مختلف قطاعات الدولة ولا سيما الخدماتية.
- إتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الخدمات الالكترونية في مختلف قطاعات الأعمال.
- توفير التسهيلات الممكنة للمواطنين بشكل يسمح لها بالتعامل مع المواقع المختلفة والوصول إليها بسهولة.
- تأسيس البيئة الثقافية الملائمة من حيث تحديات اللغة والمحافظة على مبادئ المجتمع وقيمه، لخلق القناعة لدى الأفراد بقانونية المخرجات الالكترونية[6].

2. خصائص الإدارة الالكترونية:

تتميز الإدارة الالكترونية ببعض السمات والخصائص أهمها [7]:

- **زيادة الاتقان:** تنطوي الادارة الالكترونية على المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.
- **تخفيض التكاليف:** انتهاج نموذج المنظمات الالكترونية سوف يوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.
- **تبسيط الاجراءات:** عملت جل الادارات على ادخال المعلومات الى مصالحها، وحرصت على الاستخدام الأمثل لها مما أدى الى تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع.
- **تحقيق الشفافية:** تعرف الشفافية أنها الجسر الذي يربط بين المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، والسلطات المسؤولة عن المهام الادارية من جهة أخرى، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله.

3. أهداف الإدارة الالكترونية:

- توفير الخدمات الحكومية بصورة أسرع وبكلفة أقل، هذه المكاسب تعود إلى إعادة تنظيم الإدارة الداخلية والإجراءات ودمج وتكامل قواعد المعلومات للهيئات الحكومية. ومن هذا المنطق يستفيد المواطن كعميل وليس كطالب فضل أو معروف، إذ يزيد احتمال تلبية احتياجاته، كما أنها تخدم أيضا الأعمال التجارية التي يتحول أصحابها إلى عملاء للخدمات الحكومية وموردين لخدمات، وسلع الحكومة في آن واحد وتخدم الحكومة الإلكترونية نفسها من خلال خفض الكلفة والإنفاق[8].

- تطوير نظام الحكم والشؤون العامة وايجاد علاقة جديدة بين المواطنين والدولة في إدارة شؤون الدولة من خلال المكونات الثلاثة التالية[9]:

- ✓ عملية جمع المعلومات كأساس لتطور السياسات ونشرها بين المواطنين عن نتائج المشاورات في السياسات.
- ✓ استخدام نظم المعلومات الإلكترونية لتسهيل عملية المشاركة والتحاور لإعداد السياسات وتحديد الأولويات والتوجيهات الإستراتيجية للدولة.
- ✓ في مرحلة متقدمة يتم استخدام نظم المعلومات الإلكترونية في عملية الانتخابات والتمثيل السياسي.

4. عناصر الإدارة الإلكترونية[10]:

تتمثل عناصر الإدارة الإلكترونية في العناصر التالية:

- **إدارة بلا أوراق:** حيث تتكون من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.
- **إدارة بلا مكان:** وتتمثل في التليفون المحمول والتليفون الدولي الجديد والمؤتمرات الإليكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات الافتراضية.
- **إدارة بلا زمان:** تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد ففي الوقت الذي تنام فيه شعوب فإن شعوبا أخرى تصحو، لذلك لابد من العمل المتواصل لمدة 24 ساعة لديمومة الاتصال وقضاء المصالح.
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

5. أنماط الإدارة الإلكترونية[11]:

تأخذ الإدارة الإلكترونية أنماطا مختلفة وأشكالا متعددة تتفق مع طبيعة العمل لدى المنشأة بما يحقق أهدافها، ومن تلك الأنماط ما يلي:

- ✓ الحكومة الإلكترونية
- ✓ التجارة الإلكترونية
- ✓ الصحة الإلكترونية
- ✓ التعليم الإلكتروني
- ✓ النشر الإلكتروني....

ولتكتمل الصورة ارتأينا في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على فحوى الحكومة الإلكترونية كجزء ضيق من مفهوم الإدارة الإلكترونية في جانبها السياسي، وتخصيص الحديث عن مصطلحين لها هما البرلمان الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية.

ثانيا الحكومة الالكترونية:

تحقق الحكومة الالكترونية انتشارا واسعا بين حكومات الامم المتحدة في تقرير عام 2005 لتشمل 191 دولة، مما يشكل 89,9% من الدول الاعضاء. جاءت الولايات المتحدة في المركز الاول ثم الدنمارك وتليها بريطانيا[12] .

1. تعريف الحكومة الالكترونية:

تُعد الحكومة الإلكترونية أحد أنماط الإدارة الإلكترونية، ويقصد بها "عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية"[13] .

هناك نوعان من الخدمات تقدمها الحكومة الالكترونية، اولهما عبارة عن خدمات اعتيادية وروتينية كطلب الحصول على وثيقة العقار الذي يملكه شخص ما عن طريق الانترنت شبكة المعلومات الدولية مثلا، اما ثانيهما فهي عبارة عن الخدمات التي تتعلق باشراك المواطنين، وهذا النوع يمثل ما يعرف بالديمقراطية الالكترونية.

2. أقسام الحكومة الالكترونية:

أ.الخدمات الإلكترونية [14]:

وتشمل جميع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لمواطنيها مثال تجديد رخصة القيادة، إصدار شهادات الميلاد، التصريح عن الدخل، الاشتراك في خدمات الجوال الحكومية، الاستعلام عن حالة الطقس، الخدمات القطاعية على اختلافها مثل الصحة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني وغيرها. ونظراً لطبيعة الحكومة الإلكترونية فإنها من الممكن أن تقدم تلك الخدمات 24ساعة في اليوم وعلى مدار السنة، وعادةً ما يتم بناء بوابة إلكترونية موحّدة للدخول إلى تلك الخدمات التي يتم تنظيمها وتجميعها ضمن باقات خدمية تعكس حاجات المواطن ومؤسسات الأعمال وليس الجهة الحكومية التي تقدمها، وبالإضافة إلى الإنترنت كوسيلة لطلب تلك الخدمات فمن الممكن للحكومة أن تقدم جزءاً منها عبر قنوات أخرى كالهاتف الجوال وأكشاك المعلومات العامة أو عبر مكاتب معتمدة في حالة المواطنين الذين لا يملكون ثقافة التكنولوجيا.

ب. التجارة الحكومية الإلكترونية [15]:

تتضمن عمليات الحكومة الإلكترونية معاملات قد ينتج عنها نتائج مالية مثل بيع الأثاث المستعمل الحكومي في المزاد الإلكتروني أو تنفيذ المشتريات الحكومية عبر الإنترنت واستيفاء الرسوم الناتجة عن الخدمات العامة وصولاً إلى بيع تذاكر المسابح العامة والمنتزهات مباشرة عبر الشبكة، ونستطيع أن نحصي عدداً لا يستهان به من المعاملات التي تكون فيها الحكومة طرفاً تجارياً إما دائناً أو مديناً مع المواطن أو مؤسسات الأعمال، ومن أجل دعم هذه العمليات ينبغي على الحكومة الإلكترونية تأمين وسائل الدفع الإلكترونية على المستوى التقني والتشريعي.

3. أهداف الحكومة الالكترونية [16] :

من اهم الاهداف الموجودة من بناء الحكومة الالكترونية هي:

- ✓ تحسين مستوى الخدمة.
- ✓ التقليل من التعقيدات الادارية.
- ✓ تحقيق اقصى درجات رضى العملاء.
- ✓ تقديم خدمات جديدة لم تكن ممكنة من قبل.
- ✓ ربط القطاع العام والخاص معا تحت مظلة واحدة.
- ✓ تخفيض التكاليف وضغط الانفاق الحكومي.

4. ركائز الحكومة الالكترونية[17]

- تجميع كافة الانشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضوع واحد هو موقع الحكومة الالكترونية الرسمي على شبكة المعلومات الدولية في نشاط اشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية.
- تحقيق حالة اتصال دائم بالمواطنين (24 ساعة في اليوم) مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطنين.
- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والاداء والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حدة.
- تحقيق وفرة الانفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الانشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

5. أنواع الحكومات الإلكترونية[18]:

تصنف الحكومة الإلكترونية على أساس الخدمة من / إلى، كالتالي:

ح إلى م من الحكومة للمواطن G2C Government to citizen

ح إلى ع من الحكومة لمديري الأعمال G2B Gov. to Business

ح إلى ظ من الحكومة إلى الموظفين G2E Gov. to Employee

ح إلى ح من حكومة إلى حكومة G2G Gov. to Gov.

ثالثا: البرلمان الإلكتروني:

إذا سلمنا بأن استعمال التقنيات الجديدة للاتصال والإعلام أصبح توظيفها ضروريا في الإدارة قصد تحسين وتطوير خدماتها في مجال التصرف الرشيد في مختلف الموارد المالية منها والبشرية وتقريب الخدمة الجيدة إلى المواطن وإعلامه بكلّ مخططات وإنجازات الدولة في مختلف المجالات فإنّه لسائل أن يسأل عن أهمية وضرورة استعمال هذه التقنيات الجديدة من قبل البرلمان.

يمثل البرلمان صورة حقيقية تعكس ما يجري في المجتمع في مختلف مجالات حياة المواطن. فالبرلماني هو في حقيقة الأمر لسان حال المواطنين والفئات الاجتماعية والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي فإنّه من المنطق أن يستعمل مختلف وسائل الاتصال والإعلام لتوثيق الصلة بينه وبين هذه الأطراف.

ورغم تطوّر وسائل الإعلام التقليدية من حيث شكلها ومضامينها فإنّه يصعب تغطية مختلف مجالات حياة هذه الفئات والشرائح وربط الصلة بها بالاعتماد على هذه الوسائل خاصة وأن البرلماني يمثل لا فقط الجهة التي ينتمي إليها بل البلاد كلّها.

ويتطلّب هذا الوضع جهازا إعلاميا أكثر شمولية يساهم في تمرير المعلومة بصفة دقيقة وبالسرعة المطلوبة بالإضافة إلى الاتصال الإلكتروني المتبادل مع مختلف الأطراف التي يمثلها أو يتعامل معها. لذلك أصبح الإعلام الإلكتروني شكلا من أشكال التواصل المجتمعي وبالتالي يؤثر بقوة في سلوك الفرد والمجتمع وكذلك في السلوك السياسي بوجه عام بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية الأخرى.

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من هذه المعطيات الجديدة المتوفرة فإنه يمكن لهذه التقنيات الجديدة المساهمة في رفع التحديات والرهانات الحالية والمرتقبة ومساعدة البرلمان على الانخراط في هذه المهمّة الصعبة والمعقدة والتي تصب كلها في إناء واحد ألا وهو العمل التنموي للبلاد.

1. تعريف البرلمان الإلكتروني:

" البرلمان الإلكتروني فيعني استخدام كل أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات عمل البرلمان، بحيث توفر مزيد من الشفافية والنزاهة وتمثل دعما للعملية الديمقراطية في ذات الوقت بما يخدم أصحاب المصالح في علاقتهم بالبرلمان"[19] .

2. أهداف رقمنة البرلمان:

التحول إلى برلمان إلكتروني من شأنه أن يحقق جملة من النقاط أهمها[20]:

- التعريف بأنشطته على مستوى واسع وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي بما يساهم في استبدال وتغيير الأفكار المسبقة لدى الفرد والمجموعة من ناحية ومتابعة القضايا ذات الصلة بحياتهم الشخصية والقضايا الوطنية من ناحية أخرى بما يساهم في تغيير السلوك والاتجاهات والمواقف تجاه البرلمان وتجاه أنفسهم.
- توفير قاعدة معلومات أو معطيات تتضمن كل الإحصائيات الدقيقة والحينة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بما يساعد البرلماني على الإلمام بالمشهد التنموي العام وتيسير تدخلاته والإسهام في اتخاذ القرار الملائم والصائب من قبل الحكومة.
- المساهمة في التنمية المحلية من خلال وضع المخططات والإستراتيجيات في إطار الاستثمارات المحلية والجهوية والمركزية بالإضافة إلى متابعة تنفيذ البرامج والمساهمة في التقييم وصولا إلى الحوكمة أو ما يعبر عنه بالحكم الرشيد.
- متابعة العمل التشريعي وتقييمه وذلك من خلال الاتصال المباشر بالمواطن وبالمؤسسات والهياكل المعنية بالقوانين التي تمّ سنّها والمصادقة عليها والوقوف عند ردود فعل المواطن كمدى استجابة هذه القوانين إلى حاجياته وطموحاته.

- تبادل المعلومات والاستشارة بين البرلمانيين بخصوص بعض القضايا تهم الشعوب والاطلاع على التجارب الوطنية في مختلف المجالات.

3. مقارنة بين الحكومة الإلكترونية والبرلمان الإلكتروني:

أ.من حيث المكونات[21]:

الشكل 1: مكونات الحكومة الإلكترونية

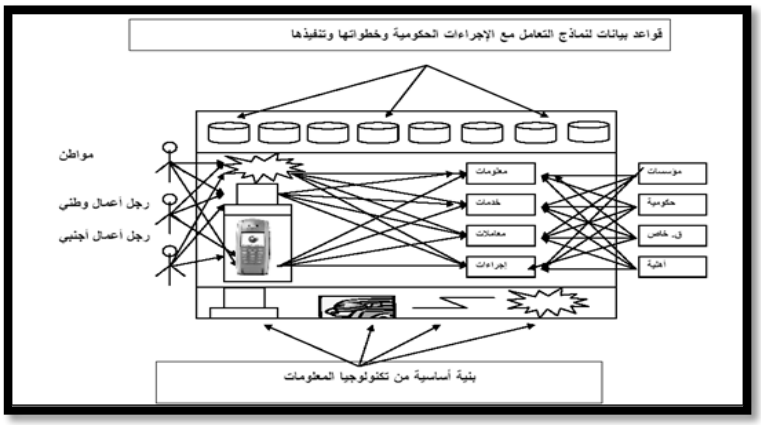

المصدر: زين عبد الهادي، الحكومة الإلكترونية والبرلمان الإلكتروني مقارنات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص32

الشكل 2: مكونات البرلمان الالكتروني

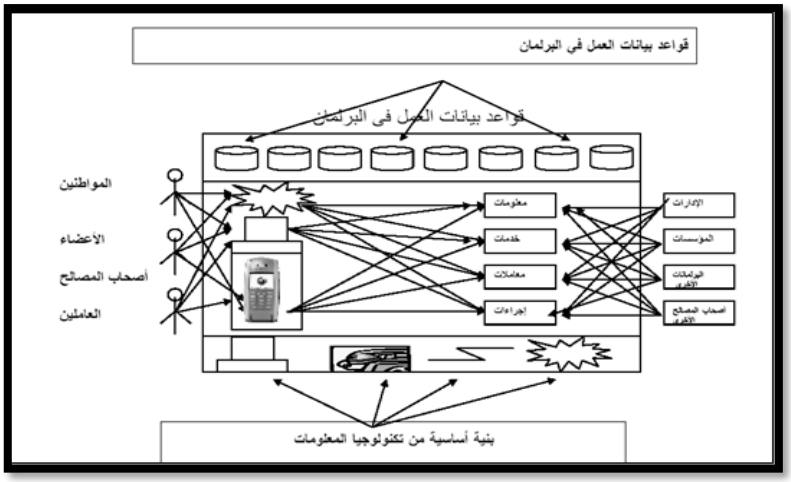

المصدر: المرجع نفسه ص 87

ب. من حيث الهدف:

الحكومة الإلكترونية	البرلمان الإلكتروني
1- تقديم الخدمات الحكومية لمجتمع المواطنين ومجتمع رجال الأعمال بكافة أشكالها وبمستويات قياسية عالية الجودة والدقة. 2- تبسيط الإجراءات في المؤسسات الحكومية بشكل يسمح بتقديمها إلكترونيا. 3- شفافية المعلومات وعرضها أمام المواطنين بحيث يمكن التعرف باستمرار على الاتجاهات الحكومية سواءا في مجال تقديم الخدمات الحكومية أو في الأخبار الحكومية المتعلقة بخدمات المواطنين. 4- تحسين الأداء في مرافق الخدمات الحكومية بشكل عام. 5- الوصول بالخدمات الحكومية إلى أقصى المواقع الجغرافية داخل الدولة.	1- تقديم الخدمات البرلمانية لمجتمع المواطنين وأعضاء البرلمان والعاملين به وجميع قطاعات أصحاب المصالح بكافة أشكالها وبمستويات قياسية عالية الجودة والدقة. 2- تبسيط إجراءات العمل في البرلمان بما يساعد على تحقيق وصول المتعاملين لمتطلباتهم سريعاً. 3- شفافية المعلومات وعرضها أمام المواطنين وأصحاب المصالح بحيث يمكن التعرف باستمرار على اتجاهات البرلمان ومدى تلبيته للإحتياجات الحقيقية للمجتمع ومتطلبات جماعات الضغط. 4- تكامل عمل البرلمان المبني على استخدام تكنولوجيا المعلومات 5- توفير نوع من الخدمات البرلمانية للمواطن لم تكن موجودة من قبل. 6- الوصول بالبرلمان إلى كل مكان في العالم.

المصدر: المرجع السابق

ج. من حيث الأنواع:

يمكن تقسيم كل من الحكومة الإلكترونية والبرلمان الإلكتروني على أساس من تقدم إليهم الخدمة كما يلي:

الحكومة الإلكترونية		البرلمان الإلكتروني	
من حكومة إلى مواطن **Government to citizen**	**G2C**	من برلمان إلى مواطن **to citizen**	**P2C Parliament**
من حكومة إلى مديري الأعمال **Gov. to Business**	**G2B**	من برلمان إلى مديري الأعمال **to Business**	**P2B Parl**

من حكومة إلى موظفين **G2E Gov. to Employee**	من برلمان إلى موظفين **P2E Parl to Employee**
من حكومة إلى حكومة **G2G Gov. to Gov.**	من برلمان إلى برلمان **P2P Parl to Parl**

المصدر: المرجع السابق بتصرف

4. متطلبات إنشاء البرلمان الالكتروني[22] :

هناك ثمة متطلبات عديدة لإنشاء أو بناء البرلمان الالكتروني فمنها تقنية ومنها تنظيمية وأخرى فنية، ولكن أهم المتطلبات هي:

- حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الالكترونية، وللتمثيل على أهمية هذا تشير بأن البرلمان الالكتروني يحتاج إلى توفير المعلومات اللازمة للمواطنين عبر شبكة المعلومات الدولية.
- حل مشكلة توصيل خدمات شبكة المعلومات الدولية وتعميمها إلى أبناء الشعب في الدولة المراد تطبيق برنامج البرلمان الالكتروني فيها. لاسيما وان غالبية الشعوب العربية قابعة تحت وطأة الفقر وعدم إمكانية الكثير من أبناء الشعب العربي من التواصل عبر شبكة المعلومات الدولية.
- إن البرلمانات وخاصة العربية منها أساسا لا تؤدي دورها بالشكل الصحيح في البيئة الواقعية، لذا من الضروري أن يكون هناك مراجعة لعملية انتخاب البرلمانات فضلا عن أداء أعمالها.
- من مهام البرلمان الإلكتروني الانتخابات التي سوف تتم إلكترونيا فمن الضروري أن تعد برامج عمل لتوضيح وشرح معالم العملية الانتخابية الالكترونية.

رابعا: الديمقراطية الإلكترونية:

يهتم هذا الشق من الحكومة الإلكترونية بقضايا حساسة على مستوى البلاد وصورتها الديمقراطية وهو يعالج موضوعات مشاركة المواطن في عملية المحاسبة والمساءلة عبر تقديم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة عبر الإنترنت ووسائل التكنولوجيا المختلفة، من جهة أخرى، ومع وجود نظام حماية عالي الكفاءة من الممكن للمواطنين المشاركة بالانتخابات عبر الإنترنت مما يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة وسرعة إصدار النتائج بالإضافة إلى تخفيض استهلاك الموارد البشرية المطلوبة لإدارة عمليات الاقتراع والتصويت.

ومن الخدمات التي يمكن للحكومة أن تقدمها في هذا المجال نذكر: منتديات النقاش الإلكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين الذين يرغبون في إبداء رأيهم في السياسات الحكومية، الحملات السياسية الإلكترونية، استطلاع الشعب إلكترونياً حول قضايا خلافية قد تهم المواطن، نشر وتوثيق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الإنترنت وغيرها. ولا شك أن موضوع الديمقراطية والمشاركة الإلكترونية من المواضيع الشائكة المطروحة على ساحة النقاش لأنها تعالج قضايا أساسية في صميم عملية الحكم وأي تطبيق خاطئ أو منقوص قد يعرّض ثقة الجمهور بالحكومة إلى الخطر، وبما أن العملية الديمقراطية قائمة على المثلث السياسي–المؤسساتي–الشعبي يصبح من الضروري لأدوات تلك الديمقراطية في حال كانت إلكترونية أو مادية أن تصل إلى كل فئات وعناصر ذلك المثلث.

مصطلح الديمقراطية الإلكترونية مصطلح حديث العهد مازال في بدايات ظهوره، ظهر في منتصف 1990 في أوساط مدنية مرتبطة بالإنترنت، يرتكز على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال مثل الإنترنت من أجل ترقية الإجراء الديمقراطي في بلد ديمقراطي.

جاء هذا المصطلح من الترجمة الحرفية للمصطلح الأمريكي Cyberdémocratie وبالإنجليزي E-democracy، وهناك من يصطلح عليه الديمقراطية الافتراضية أو ديمقراطية النت...[23] .

وقد أثار هذا المفهوم جدلا كبيرا في جميع أنحاء العالم سواء على مستوى الحكومات أو المجموعات السياسية، لأنه يعالج قضايا أساسية في صميم عملية الحكم وأي تطبيق خاطئ أو منقوص قد يعرّض ثقة الجمهور بالحكومة إلى الخطر.

1. تعريف الديمقراطية الإلكترونية:

بداية لابد أن نفهم شقي هذا المصطلح، أولهما الشق السياسي: ويتمثل في وجود اتجاهات عالمية وشاملة وعنيفة في بعض الأحيان تلح بضرورة نشر الديمقراطية واعتماد قيمها وآلياتها المختلفة في شتى بقاع الأرض، كمشاركة الشعوب في بناء المؤسسات الحاكمة عبر صناديق حرة ونزيهة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي والتقويم الحقيقي للأداء وفعاليته في المحاسبة وتصحيح الأخطاء...إلخ.

ثانيهما الشق التكنولوجي: ويتمثل في ثورة تكنولوجية هائلة تمخض عنها أدوات بلا حصر، تخصصت في التوليد والتداول الرقمي للمعلومات على نطاق واسع وبأسعار رخيصة وبسهولة شديدة تتيح حتى للأميين استخدامها وبإمكانها أن تفتح قنوات للتواصل بين الملايين من البشر.

ففي ظاهرة الديمقراطية الإلكترونية تلاقى الشقان فوفرت الديمقراطية بنية أساسية متكاملة الأركان يمكن أن تتحرك عليها كل فعاليات وأدوات الممارسة الديمقراطية وتقوم على منظومة قادرة على تداول المعلومات المستخدمة بغاية السرعة والنعومة والكفاءة.

فالديمقراطية الإلكترونية هي: "توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة " [24].

2. مبادئ الديمقراطية الإلكترونية[25]:

من أهم مبادئ الديمقراطية الإلكترونية الصادرة ن اللجنة البرلمانية لمجلس أوربا سنة 2009 ما يلي:

- الديمقراطية الإلكترونية واحدة من العديد من الإستراتيجيات لدعم الديمقراطية والمؤسسات والعمليات الديمقراطية ونشر قيمها.
- دعم وتقوية المساعي الديمقراطية والمؤسسات والعمليات الديمقراطية عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال أو الوسائل الإلكترونية عموما.
- القيم الديمقراطية، الإنسانية، الاجتماعية، الأخلاقية، والثقافية للمجتمع هي أهم مقومات الديمقراطية الإلكترونية.
- ترتبط الديمقراطية الإلكترونية ارتباطا وثيقا بالحكم الرشيد عن طريق ممارسة للسلطة تتسم بالكفاءة والفعالية والمشاركة والشفافية والمسؤولية بالاعتماد على الوسائل الإلكترونية، وتشمل النقاش السياسي غير الرسمي وإشراك الأطراف غير الحكومية.
- احترام الحريات، حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات والحرص على تنفيذها.
- احترام حرية الحصول على المعلومات والوصول إليها.
- تعتبر الديمقراطية الإلكترونية وسيلة لتشجيع وتسهيل توفير المعلومات والحرص على توسيع المشاركة الشعبية في العمل السياسي وتشجيع أفضل السياسات والقرارات الشرعية.
- تساهم بقدر كبير في تعزيز التكامل والتماسك للمجتمع بما فيه من الأقليات
- تعتبر وسيلة للحد من التهميش وتحقيق الاستقرار.
- الجهات الفاعلة في الديمقراطية الإلكترونية هي جميع الأفراد والجهات والمؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية والتي تستفيد منها.....

3. أبعاد الديمقراطية الإلكترونية[26]

تحدثت الحكومة السويدية عن أبعاد خمسة للعملية الديمقراطية الإلكترونية وهي:

- **أنظمة الاقتراع الإلكترونية:** ويجب أن يصار إلى اعتماد أنظمة موثوقة، أمينة، تسمح للناخب بالانتخاب مرة واحدة فقط، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين.
- **النشاطات السياسية عبر الإنترنت:** تشجيع نشر أجندات الأحزاب والقوى المختلفة، تطوير العلاقة السياسية بين الشعب والدولة وتطوير مفهوم التجمعات الشعبية الإلكترونية عبر إنشاء مجموعات إلكترونية (eCommunities).
- **الشفافية والثقة الإلكترونية:** عبر نشر جميع وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلا في حالات الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها، وستساعد هذه الخطوة الحكومة على محاربة الفساد الإداري نظراً لكشف المعلومات أمام الشعب الذي سوف يحاسب المسؤولين على ما يقرأ ويرى.
- **المشاركة الديمقراطية:** استطلاع رأي الشعب الكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها من أجل أخذ آراء المواطنين فيها.
- **الفجوة الرقمية:** وهذا هو البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الإلكترونية مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا من المجموع العام للمواطنين متواضعة جداً في معظم البلدان العربية.

الخاتمة:

عرفت إطلالة القرن الواحد والعشرين تقدما ملحوظا في استخدام شبكة المعلومات الدولية على المستوى العالمي، وانتشارا لا بأس به في أوساط المجتمع، وبالتأكيد سوف يؤثر ذلك على الحياة بمختلف مستوياتها، ونتج عن ارتفاع عدد المستخدمين لشبكة المعلومات الدولية مبادرات على المستوى العالمي لبناء الحكومة الالكترونية والبرلمان الالكتروني وتكريس قيم الديمقراطية في حلتها الرقمية، بل وقد امتدت إلى عدة نواحي اجتماعية، سياسية، اقتصادية، صحية وحتى ترفيهية.....

ولغرض بناء حكومة الكترونية وبرلمان الكتروني وديمقراطية إلكترونية لابد من تكريس وجود مجتمع معلوماتي، فلابد من تعزيز البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراعاة التوزيع الجغرافي النسبي لها في أنحاء كل دولة ترغب ببناء هذه المشاريع أو البرامج بما يضمن وصول الخدمات إلى مستحقيها.

إن استراتيجيات نجاح هذه البرامج الالكترونية يكمن في ضرورة تغيير طريقة التفكير في مجال العمل العام بحيث يمكن الانتقال تدريجيا من البيروقراطية القاتلة إلى الإبداع والشفافية والاحتراف، مع أهمية دعم كبار رجالات الدولة لعملية إعادة صياغة الحكومة الكلاسيكية من جديد وتبنيهم للتغيير.

الهوامش

[1] محمد متولي، **إدارة الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الدول العربية** ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من (24-26 أفريل)، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص18.

[2] عمار بوحوش ، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرين**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006 ، ص 182.

[3] علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الالكترونية** .عمان: دار وائل، 2008 ، ص32 .

[4] *Hassan Rawash.* ***Electronic Management'S Contribution To The Development Of Managenal Functions*** *, Jordan ,Gadara University.2014. P 215*

[5] حسن الشيخ، **الحكومة الإلكترونية في دول الخليج العربي**، جمهورية مصر العربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص09

[6] عادل حرحوش الفرجي، **الإدارة الالكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس العملية** .ط2، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية ،2010.ص27

[7] رأفت رضوان ، **الإدارة الالكترونية ، الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة**، الملتقي الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة ،القاهرة، مركز المعلومات واتخاذ القرار ،2004 ، ص 4

[8] محمد الطعامنة، طارق العلوش، **الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي**. القاهرة: منشوارت المنظمة العربية للتنمية العربية 2004، ص3

[9] علي حسين باكير، **المفهوم الشامل لتطبيق "الادارة الالكترونية**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الامارات، العدد 23, أوت 2006، ص 58

[10] مؤسسة المرتقى العراقية للتنمية البشرية، **الإدارة الإلكترونية**، على الرابط: http://www.almortaqa.org/preview.php?idn=97

[11] فهد بن ناصر الجديد، **لمحات في الإدارة الإلكترونية**، جريدة الرياض، العدد 13804، الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، يوم الإثنين 10 أفريل 2006، ص7

[12] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، **الحكومة الالكترونية**، على الخط، تاريخ الزيارة، www.wikipedia.org04/06/2011

[13] زين الدين محمد عبد الهادي، **الحكومة الإلكترونية في العالم العربي**، مداخلة مقدمة في فعاليات مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، 24-26 ديسمبر 2006

[14] أقسام الحكومة الالكترونية، مركز دراسات الحكومة الالكترونية، بيروت – لبنان، بتاريخ الثلاثاء، 26 ماي 2009، على الخط، http://www.egovconcepts.com/channels/basics/

[15] فهد بن ناصر الجديد، ص7

[16] عباس بدران، **الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق**، وزارة شؤون الرئاسة، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص94.

[17] ميادة غانم حموشي،بان غانم الصائغ، **خدمات البرلمان الالكتروني مقارنة بخدمات الحكومة الالكترونية**، مداخلة مقدمة في فعاليات مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، 24-26 ديسمبر 2006، ص187

[18] زين الدين محمد عبد الهادي، **مرجع سبق ذكره**

[19] زين عبد الهادي، **الحكومة الإلكترونية والبرلمان الإلكتروني مقارنات**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص19

[20] عبد اللطيف بن كيلاني، **البرلمان الالكتروني: أبعاده ومتطلبات تكريسه**، مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية: ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية،24-26 ديسمبر 2006، ص36

[21]زين الدين محمد عبد الهادي، **الحكومة الإلكترونية في العالم العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006

[22] ميادة غانم حموشي، بان غانم الصائغ، **خدمات البرلمان الالكتروني مقارنة بخدمات الحكومة الالكترونية**، مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية: ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية،24-26 ديسمبر 2006، ص87

[23] الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الرابط:
mocratie9A%3http://fr.wikipedia.org/wiki/La_cyberd%C

[24] جمال محمد غيطاس، **عصر المعلومات القادم مذهل أكثر**، ط1، مركز الخبرات المهنية للإدارة، جمهورية مصر العربية، 2007، ص164.

[25] *le Conseil de l'Europe, L'Assemblée parlementaire,* ***La démocratie électronique,*** *2009*

[26] إدارة مركز دراسات الحكومة الالكترونية، **الديمقراطية الإلكترونية**، بيروت – لبنان، جوان 2009